

بمشاركة المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية ..مؤتمر إسطنبول التاسع للوساطة الدولية يدعو إلى تعزيز الشراكات وتطوير أدوات تحقيق السلام المستدام

إسطنبول - خاص

شاركت المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية في أعمال مؤتمر إسطنبول التاسع للوساطة الدولية، الذي استضافته وزارة الخارجية التركية يومي 23 و24 أكتوبر 2026، برعاية وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، تحت شعار «شراكات من أجل السلام ورؤى جديدة: الوساطة في عالم متغير»، وبمشاركة نحو 200 شخصية من المسؤولين والدبلوماسيين والخبراء والأكاديميين وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية ومراكز الدراسات.

وشهد المؤتمر، الذي انعقد في ظل تصاعد النزاعات المسلحة وتزايد الاستقطاب الدولي، مناقشات موسعة حول مستقبل الدبلوماسية والوساطة الدولية، وتحديات تسوية الصراعات، وسبل تطوير الشراكات بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، إلى جانب تعزيز دور المجتمعات المحلية والعمل الإنساني في بناء السلام المستدام.

أردوغان وفيدان يدعوان إلى استعادة دور الدبلوماسية

افتتحت أعمال المؤتمر برسالتين مصورتين للرئيس التركي رجب طيب أردوغان والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، إلى جانب كلمة لوزير الخارجية التركي هاكان فيدان، أكدت جميعها أهمية الحوار والتعاون الدولي في مواجهة التحديات المتزايدة التي تهدد الأمن والاستقرار العالميين.

وأشار الرئيس أردوغان إلى التجارب التركية في الوساطة الدولية، ومن بينها جهود تبادل الأسرى بين روسيا وأوكرانيا، والمبادرات الدبلوماسية في أفريقيا، مؤكداً مواصلة بلاده العمل على جمع الأطراف المتنازعة وإيجاد حلول سلمية عادلة. كما انتقد الاختلالات القائمة في النظام الدولي، ولا سيما بنية مجلس الأمن، داعياً إلى إصلاح المؤسسات الدولية وتعزيز قدرتها على الاستجابة للآزمات.

من جانبه، أكد وزير الخارجية هاكان فيدان أن تحقيق السلام يركز على ثلاثة عناصر أساسية، هي الحوار الصادق، والوساطة المستمرة، وامتلاك الأطراف الإقليمية دوراً رئيسياً في صياغة الحلول.

وحذر فيدان من تراجع الثقة بالنظام الدولي وارتفاع الكلفة الإنسانية للنزاعات المسلحة، مشدداً على ضرورة تطوير مقاربات دبلوماسية أكثر واقعية وقدرة على التعامل مع الأزمات المعقدة.

اليوم الأول: الشراكات الدولية والتجارب الدبلوماسية والعمل الإنساني

ركزت جلسات اليوم الأول، الجمعة 23 أكتوبر، على مستقبل الوساطة الدولية في عالم يشهد تحولات سياسية وأمنية متسارعة، وتناولت التحديات التي تواجه المؤسسات الدولية في منع النزاعات واحتوائها، في ظل التنافس بين القوى الكبرى وتداخل المصالح الإقليمية والدولية.

وناقشت الجلسة المخصصة لمستقبل الدبلوماسية والوساطة أهمية الانتقال من الأساليب التقليدية القائمة على المفاوضات السياسية وحدها، إلى مقاربات أكثر شمولاً تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية للنزاعات.

وفي جلسة "الشراكات وآفاق جديدة للسلام -تشكيل مستقبل الوساطة الدولية"، تناول المشاركون أهمية تطوير التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية، وتنسيق المبادرات الدبلوماسية لمنع تضاربها، خصوصاً في النزاعات التي تتعدد فيها الأطراف والجهات الراعية لعمليات السلام.

وبرز خلال المناقشات أن تعدد الوسطاء قد يسهم في تعزيز فرص التسوية وتوفير ضمانات سياسية واقتصادية وأمنية لتنفيذ الاتفاقات، لكنه قد يتحول إلى عامل لتعطيل الحلول عندما تتعارض المبادرات أو تتنافس الجهات المشرفة عليها.

كما تناولت جلسة "الالتزام المشترك بالسلام -التجارب والرؤى المختلفة" تجارب عدد من الدول في إدارة النزاعات، وأهمية الاستفادة من الخبرات الدبلوماسية المتنوعة، وبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، والجمع بين المسارات الرسمية وقنوات التواصل غير الرسمية.

وأكدت الموضوعات المطروحة أن نجاح الوساطة لا يرتبط بالضرورة بحجم الدولة الوسيطة أو نفوذها السياسي، وإنما يتأثر بمصداقيتها ومرونتها وقدرتها على فهم خصوصية النزاع والمحافظة على قنوات التواصل بين الأطراف.

وفي جلسة تناولت دور المنظمات الإقليمية وتكامل الجهود الدولية، جرى بحث أهمية تطوير التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، والاستفادة من معرفة هذه المنظمات بطبيعة الأزمات والتوازنات السياسية والاجتماعية في مناطق النزاع.

كما ناقشت الجلسة التحديات التي تواجه المؤسسات الإقليمية، وفي مقدمتها الخلافات بين الدول الأعضاء، ومحدودية الموارد المالية والمؤسسية، والحاجة إلى تطوير آليات مشتركة

تتيح الانتقال من إصدار المواقف السياسية إلى المشاركة الفعلية في تصميم التسويات ومتابعة تنفيذها.

واختتمت محاور اليوم الأول بمناقشة الجهود الإنسانية في أوقات النزاعات المسلحة، حيث تناولت الجلسة التحديات المرتبطة بحماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية، والعلاقة بين الإجراءات الإنسانية ومسارات الوساطة السياسية.

وركزت المناقشات على أهمية ضمان وصول المساعدات إلى السكان المتضررين، والحفاظ على استقلال المنظمات الإنسانية وحيادها، وعدم تحويل الاحتياجات الإنسانية إلى أدوات ضغط أو مساومة سياسية.

كما برزت أهمية الإجراءات العملية، مثل فتح الطرق وتسهيل حركة المدنيين وإيصال المساعدات، باعتبارها خطوات يمكن أن تسهم في تخفيف التوتر وبناء الثقة وتهيئة الظروف لاستئناف الحوار السياسي.

اليوم الثاني: الوساطة الميدانية ومعالجة جذور النزاعات

انتقلت جلسات اليوم الثاني، السبت 24 أكتوبر، من مناقشة الأطر الدبلوماسية والمؤسسية إلى التركيز على الممارسات العملية للوساطة، ودور الفاعلين المحليين في معالجة آثار النزاعات ومنع تجددتها.

ففي جلسة "الوساطة في الممارسة العملية - أصوات من الميدان"، تناولت المناقشات أهمية إشراك القيادات المجتمعية والوسطاء المحليين ومؤسسات المجتمع المدني في جهود المصالحة وبناء الثقة.

وأكدت الموضوعات المطروحة أن الاتفاقات السياسية التي تتوصل إليها الحكومات والقيادات الرسمية لا تكفي وحدها لتحقيق السلام، ما لم تترافق مع جهود مجتمعية تعالج المظالم الناتجة عن الحروب، بما في ذلك قضايا النزوح والممتلكات والخدمات العامة والانتهاكات التي يتعرض لها السكان.

كما ناقشت الجلسة ضرورة إيجاد قنوات تواصل بين المبادرات المحلية ومسارات التفاوض الوطنية والدولية، بما يضمن وصول احتياجات المجتمعات المتضررة إلى صناع القرار، ويعزز فرص قبول اتفاقات السلام وتنفيذها.

وفي جلسة "من منع النزاعات إلى السلام المستدام"، التي شكلت أحد أبرز المحاور الاستراتيجية للمؤتمر، تركزت المناقشات على كيفية الانتقال من احتواء الأزمات ووقف المواجهات العسكرية إلى معالجة الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى اندلاع النزاعات.

وتناولت الجلسة أهمية تطوير الدبلوماسية الوقائية وآليات الإنذار المبكر، ومعالجة عوامل الإقصاء السياسي وضعف المؤسسات والتنافس على الموارد والمظالم الاقتصادية والاجتماعية.

كما جرى التأكيد على أهمية إعادة بناء مؤسسات الدولة، وتعزيز سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات، وتوفير الخدمات الأساسية، وربط التسويات السياسية ببرامج التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار.

وبرز خلال هذه المناقشات اتجاه نحو إعادة النظر في معايير نجاح عمليات الوساطة، بحيث لا يقتصر تقييمها على توقيع اتفاقات وقف إطلاق النار، وإنما يمتد إلى مدى قدرتها على بناء مؤسسات مستقرة ومنع تجدد الصراعات.

أبرز النتائج والخلاصات

أظهرت أعمال المؤتمر مجموعة من الاتجاهات الرئيسية التي تعكس تطور التفكير الدولي في مجال الوساطة وبناء السلام، وفي مقدمتها إعادة الاعتبار للدبلوماسية والحوار بوصفهما أدوات أساسية لمنع النزاعات وتسويتها.

كما أبرزت المناقشات أهمية تعزيز الشراكات متعددة الأطراف، وتنسيق جهود الوسطاء الدوليين والإقليميين، بما يقلل تضارب المبادرات ويوفر ضمانات أكثر فاعلية لتنفيذ الاتفاقات.

وشكل توسيع مشاركة الفاعلين المحليين، ولا سيما القيادات المجتمعية والنساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني، أحد أبرز الموضوعات التي حظيت بالاهتمام، انطلاقاً من أن استدامة السلام تتطلب قبولاً مجتمعياً واسعاً، ولا يمكن أن تعتمد على التفاهات السياسية بين النخب وحدها.

وأكدت المناقشات كذلك ضرورة الفصل بين الالتزامات الإنسانية والخلافات السياسية، وضمان حماية المدنيين ووصول المساعدات إلى المناطق المتضررة من النزاعات.

وفي الجانب المؤسسي، برزت أهمية تطوير آليات المتابعة والرقابة والمساءلة، وربط اتفاقات السلام بإجراءات تنفيذية واضحة، إلى جانب معالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تغذي الصراعات.

وتمثل هذه النتائج خلاصات مستفادة من جلسات المؤتمر ومناقشاته، وليست قرارات ملزمة أو مبادرات تنفيذية جديدة تم الإعلان عنها.

دلالات المؤتمر بالنسبة للأزمة اليمنية

على الرغم من أن الأزمة اليمنية لم تكن محوراً مستقلاً ضمن جلسات المؤتمر، فإن القضايا التي تناولتها المناقشات تكتسب أهمية خاصة في ضوء استمرار الصراع في اليمن وتعقيداته السياسية والعسكرية والإنسانية.

وتبرز في هذا السياق أهمية تنسيق جهود الوساطة الأممية والإقليمية والدولية، وتطوير مقاربة شاملة للسلام تأخذ في الاعتبار طبيعة الأزمة اليمنية، وتعالج القضايا المرتبطة بمؤسسات الدولة والترتيبات الأمنية والحقوق والحريات والتعافي الاقتصادي.

كما توفر المناقشات المتعلقة بالوساطة الإنسانية مدخلاً مهماً لمعالجة الأوضاع الإنسانية في محافظة تعز وغيرها من المناطق المتضررة، خصوصاً ما يتعلق بحرية حركة المدنيين وفتح الطرق وضمان وصول المساعدات الإنسانية، بعيداً عن التجاذبات السياسية والعسكرية.

وتؤكد التجارب التي تناولها المؤتمر أهمية إشراك القوى الاجتماعية والقيادات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني في بناء الثقة والمصالحة المجتمعية، ضمن عملية سياسية وطنية شاملة تستند إلى ضمانات واضحة للتنفيذ.

ومن شأن الاستفادة من هذه الخبرات أن تفتح آفاقاً أوسع للحوار والتعاون بين المؤسسات البحثية والدبلوماسية اليمنية والتركية، وتبادل التجارب بشأن إدارة النزاعات وبناء السلام وإعادة الإعمار.

إسطنبول منصة لتعزيز الدبلوماسية وصناعة السلام

عكست أعمال المؤتمر حرص تركيا على تعزيز حضورها في مجال الوساطة الدولية، وتوظيف علاقاتها الدبلوماسية المتنوعة في توفير منصات للحوار بين الأطراف المتنافسة، في ظل التحديات التي تواجه النظام الدولي وتراجع فاعلية بعض آليات تسوية النزاعات.

كما أتاح المؤتمر فرصة لتبادل الخبرات والرؤى بين المسؤولين والدبلوماسيين والباحثين والخبراء بشأن تطوير أدوات الوساطة، وتعزيز التكامل بين المسارات السياسية والإنسانية والمجتمعية.

وخلصت المناقشات إلى أن التحدي الأساسي أمام جهود السلام لم يعد يقتصر على جمع الأطراف المتنازعة إلى طاولة المفاوضات أو التوصل إلى اتفاقات سياسية، وإنما يتمثل في تحويل تلك الاتفاقات إلى تسويات قابلة للتنفيذ، تستند إلى إرادة سياسية وشراقات دولية وإقليمية فاعلة ومشاركة مجتمعية واسعة.

وبذلك، أكد مؤتمر إسطنبول التاسع للوساطة الدولية أهمية الانتقال من إدارة النزاعات إلى صناعة السلام المستدام، باعتباره مساراً يتطلب معالجة جذور الأزمات وإعادة بناء



المؤسسات وتعزيز الثقة بين المجتمعات، بما يضمن ألا يكون وقف الحرب مجرد هدنة مؤقتة، وإنما مدخلاً لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية.